مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

(LSH-AEP)

جامعة الحاج لخضر ـ باتنة

ينظم ندوة بعنوان: التدخل الدولي في دولة مالي

شكل مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول ركيزة مهمة لحماية الدولة وسيادتها من مختلف التهديدات الخارجية. إلا أن تطور العلاقات الدولية وتداخل مصالح الدول والتأثيرات التي تتجاوز الحدود للأزمات والنزاعات، دفعت إلى إعادة النظر في هذا المبدأ.

فالدولة اليوم مهما كانت مكانتها، لم تعد في كامل حريتها لتسيير وتقرير شئونها الداخلية، ويتوقف ذلك على درجة انخراطها وتأثيرها في الساحة الإقليمية والدولية. وهو الشيء الذي أخرج جملة من الموضوعات من طبيعتها الداخلية إلى الدولية، وكان لذلك تأثير على كثير من الظواهر الدواية، بما في ذلك التأثير على السلم والأمن الدوليين.

ضمن هذا السياق اعتبر الوضع في دولة مالي ومنطقة الساحل عموما أمرا غير عادي، ويتجاوز حدود وإمكانيات هذه الدولة التي طلبت التدخل بشكل مباشر، ليس لما يهدد أمنها فحسب بل وجودها واستمرارها. مما جعل دائرة هذا المطلب تتسع تدريجيا، إقليميا ودوليا. فبعد أن كان التدخل مذموما، ها هو اليوم مرغوبا ومطلوبا، انطلاقا من التطور الحاصل في أهدافه وضروراته. وبذلك فإن مبدأ عدم التدخل، انتقل من الرؤية الجامدة إلى الرؤية المرنة، وأصبحت منطقة الساحل مفتوحة على كل الاحتمالات. بحيث أن التحديات الكبيرة تقع على الدول المتواجدة في هذه المنطقة قبل غيرها، والجزائر تعد في مقدمة هذه الدول، حيث استقبلت مؤخرا وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لتنسيق المواقف. كما أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريره إلى مجلس الأمن، يقترح فيه تفضيل الحل السلمي على العسكري، مؤكدا بأن المنظمة الأممية ليس في مقدورها تمويل التدخل في مالي.

يطرح هذا الموضوع تساؤلا رئيسيا مفاده:

هل أن التدخل الدولي في مالي هو الحل الأنسب لما يعانيه هذا البلد من انقسام؟

جوابا عن هذا التساؤل، نفترض أن التدخل الدولي في مالي ليس بالضرورة هو الخيار الوحيد، وإنما هناك بدائل أخرى أكثر نفعا وأقل تكلفة، تساير طبيعة التحديات المطروحة وتراعي التوازنات الإقليمية والدولية.

يتم تغطية الموضوع بمداخلتين، ذات بعد سياسي وقانوني.

1 ـ القراءة السياسية للتدخل الدولي في دولة مالي. للأستاذ: أ.د. حسين قادري. قسم العلوم السياسية.

2 ـ القراءة القانونية للتدخل الدولي في دولة مالي. الأستاذة: د. شمامة خير الدين. قسم العلوم القانونية.

وهذا يوم الاثنين 17 ديسمبر 2012، في الساعة العاشرة صباحا، بمدرج، أوغلانت. كلية الحقوق والعلوم السياسية.

الدعوة عامة